

Distr.: General
4 October 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة عشرة المستأنفة الثانية

فيينا، 7-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتدابير
اللازمة لإنجاز المرحلة الأولى من الآلية، إضافة إلى الاعتبارات الأولية
المتعلقة بالمرحلة التالية

مذكرة من الأمانة

ملخص

تقدم هذه الوثيقة تحليلاً محدثاً لأداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبخاصة دورتها الثانية. وتتضمن توصيات بشأن التدابير اللازمة لإتمام الدورة الثانية. وتتضمن أيضاً الدروس المستفادة من تحليل أداء الآلية في مرحلتها الأولى والاعتبارات الأولية المتعلقة بمستقبل الآلية بعد مرحلة الاستعراض الحالية. وقد قدمت نسخة أولية من هذه الوثيقة كورقة اجتماع إلى فريق استعراض التنفيذ في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى التي عقدت في فيينا يومي 8 و9 أيلول/سبتمبر 2022.

* CAC/COSP/IRG/2022/1/Add.2



الرجاء إعادة استعمال الورق

281022 281022 22-22709 (A)



أولاً - مقدمة

1- اتخذ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خطوة جريئة عندما اتفق قبل أكثر من 10 سنوات، في دورته الأولى، على إنشاء آلية مناسبة وفعالة لمساعدته في استعراض تنفيذ الاتفاقية. وتتمثل الركائز الأساسية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفقاً لما أشير إليه أثناء وضع مفاهيمها في عام 2008، في أنها قائمة على الخبرة اللازمة وأنها تتمتع بالشرعية والموضوعية والحياد.

2- وبما أن الفساد يحتل مكانة عالية على جدول الأعمال السياسي، فإن التنفيذ الفعال للاتفاقية كان في الماضي ولا يزال اليوم يمثل أولوية بالنسبة للدول. ولا يضاهاي الآلية، بعد مرور أكثر من 10 سنوات على إنشائها، شيء من حيث نطاقها واتساعها وشموليتها، وقد تركت أثراً واضحاً في العديد من المجالات. فقد أفادت الآلية الدول فائدة كبيرة في مجال الإصلاحات التشريعية، وتحسين الأطر والهياكل المؤسسية، وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين المؤسسات الوطنية، وتعزيز التعاون الدولي، وزيادة القدرات عموماً على منع الفساد واتخاذ تدابير لمكافحته. وعلاوة على ذلك، فإن الآلية عملت كمنندى لاستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية وتقديمها ومواءمتها، ووضعت نقاط مرجعية يمكن للدول أن تقيس على أساسها التقدم الذي تحرزه محلياً، وعززت التعلم من الأقران. كما أنها أنتجت مجموعة بيانات فريدة من المعارف، متاحة على الصعيد العالمي، بشأن الممارسات الجيدة والتحديات التي تواجه التنفيذ. وعندما صممت الآلية كان من المستحيل التنبؤ بأن يكون لها هذه الآثار الواسعة النطاق. وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن أداء الآلية، ولا سيما التقدم المحرز حتى اليوم في إطار الدورة الثانية، وتحدد توصيات بشأن التدابير اللازمة لإتمام الاستعراضات الفُطرية في إطار الدورة الثانية، بما في ذلك إمكانية تمديد الدورة الثانية من المرحلة الأولى، وتبيّن التبعات الإجرائية ذات الصلة. ويستند التحليل الوارد في هذه الوثيقة إلى التقرير المعنون "أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خاصة دورتها الاستعراضية الثانية والتدابير اللازمة لإتمامها" (CAC/COSP/2019/12) ومذكرة الأمانة المعنونة "آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (CAC/COSP/2021/4). ويقترح القسم الثاني من هذه الوثيقة طريقة استغلال الدروس المستفادة من أداء الآلية في مرحلتها الأولى في توجيه الاعتبارات المتعلقة بمستقبل الآلية لفترة ما بعد مرحلة الاستعراض الحالية. كما يقدم سرداً للولايات القائمة فيما يتعلق بمرحلة الاستعراض التالية ويقترح الخطوات التي قد يود فريق استعراض التنفيذ النظر فيها عند اختتام المرحلة الحالية والشروع في المرحلة التالية من الآلية.

3- وكانت النسخة الأولى من هذه الوثيقة قد عرضت على فريق استعراض التنفيذ في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى التي عقدت في فيينا يومي 8 و9 أيلول/سبتمبر 2022. ثم حُدِّثت هذه الوثيقة لتضمينها نتائج مداولات الفريق في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى.

ثانياً - أداء آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية

4- سلم المؤتمر في قراره 2/8 بأن مواصلة عملية تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ قبل انتهاء دورة الاستعراض الثانية استناداً إلى الخبرات المكتسبة في دورة الاستعراض الأولى يمكن أن يسهم

إسهاما كبيرا في تحقيق نتائج مفيدة، وأن تلك العملية ينبغي أن تبدأ دون المساس بمواصلة تلك الأعمال على أي وجه في وقت لاحق بعد انتهاء الدورة الاستعراضية الثانية.

5- وطلب المؤتمر أيضا، في ذلك القرار، إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، من أجل أن يواصل تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من الإطار المرجعي للآلية والمقرّر 1/5، وفي هذا الصدد، أن يواصل تقديم التقارير إلى المؤتمر عن التقدم المحرز، مع مراعاة متطلبات الفقرة 5 من منطوق القرار 1/3 بشأن تقييم الإطار المرجعي في ختام كل دورة استعراضية.

6- وعلاوة على ذلك، وفي الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" (مرفق القرار دا-1/32)، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد المعقودة في حزيران/يونيه عام 2021، أفادت الدول الأعضاء والأطراف في الاتفاقية، في جملة أمور، بأنها ترحب بإنجازات آلية استعراض التنفيذ في تعزيز جهود الأطراف الرامية إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وحثت الأطراف في الاتفاقية على استكمال استعراضاتها في إطار الآلية في الوقت المناسب، لكي تختتم دورتي الاستعراض الأولى والثانية في غضون فترة أدائها المنقح عليها. ورحبت الدول الأعضاء أيضا بالجهود التي يبذلها المؤتمر لتقييم أداء الآلية وتكييف إجراءات ومتطلبات المتابعة، حسب الاقتضاء.

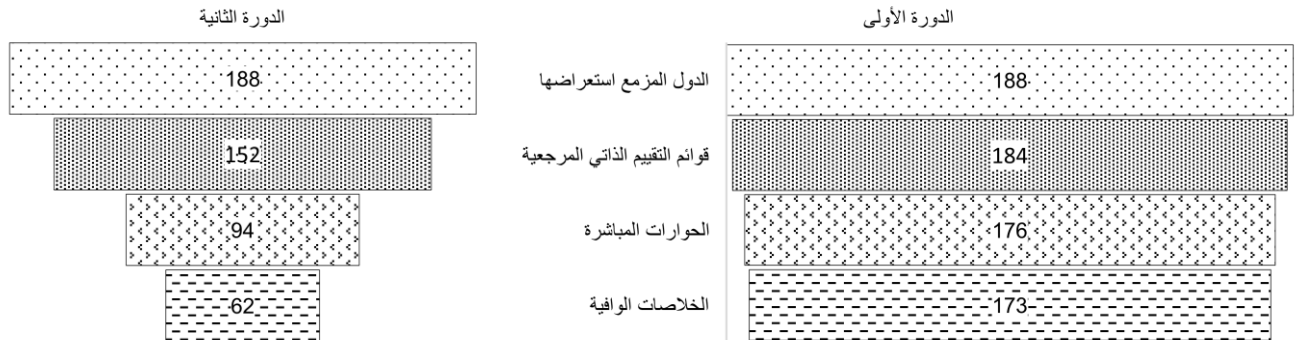
7- وقد أوشكت الآن الدورة الأولى على الانتهاء، حيث اعتمدت 173 خلاصة وافية من أصل 188 خلاصة وافية. إلا أن الدورة الثانية لا تزال تواجه تأخيرات كبيرة في جميع مراحل الاستعراضات، إذ لم تنجز حتى وقت إعداد هذه الوثيقة إلا 62 خلاصة وافية من أصل 188 خلاصة وافية للدورة الثانية. وقد أحاط المؤتمر علماً، في مقرره 1/8 بالتأخير الذي حدث خلال الدورة الثانية وقرر تمديد مدة الدورة الثانية حتى حزيران/يونيه 2024 لإتاحة المجال أمام إتمام الاستعراضات القطرية، وأهاب بالدول الأطراف التعجيل بإتمام الدورة الثانية. وبعد فترة وجيزة من قراره تمديد الدورة الثانية، بدأت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما أدى إلى تأخيرات إضافية في إتمام الاستعراضات القطرية. وفي ضوء تلك التأخيرات، هناك ما يبرر إجراء تحليل محدّث لأداء الآلية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير اللازمة لإتمام الدورة الثانية.

ألف- لمحة عامة إحصائية عن دورتي الاستعراض الأولى والثانية

8- توضح البيانات المدرجة أدناه التقدم المحرز إجمالاً حتى 16 أيلول/سبتمبر 2022 في إجراء الاستعراضات القطرية خلال دورتي آلية استعراض التنفيذ الأولى والثانية.

الشكل الأول

التقدم المحرز إجمالاً في دورتي الاستعراض الأولى والثانية



باء - تحليل الأطر الزمنية المرتبطة بالمرحلة الحرجة من عملية الاستعراض، مع التركيز على دورة الاستعراض الثانية

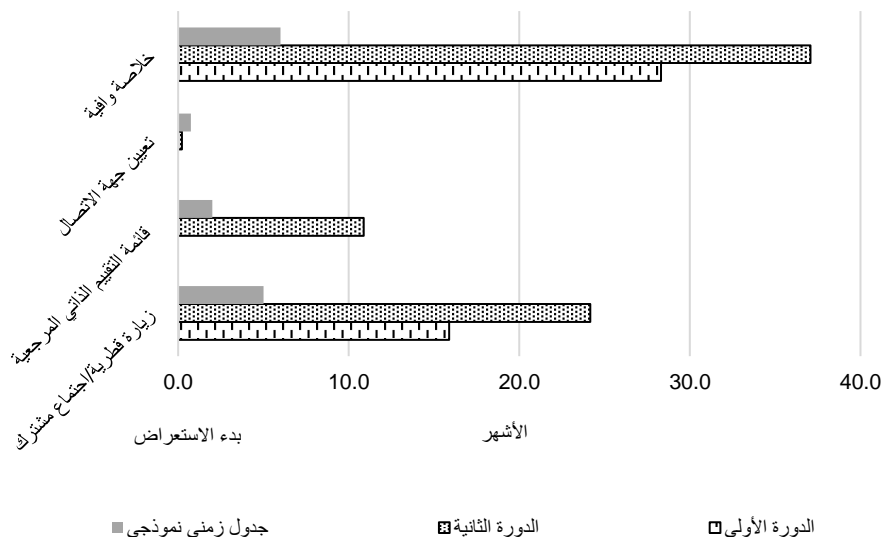
9- جرى تحليل حالات التأخير في إنجاز الاستعراضات القطرية في إطار الآلية وما نتج عنها من تراكم للأعمال بغرض تحديد ما إذا كان بالإمكان إتمام دورة الاستعراض الثانية بحلول حزيران/يونيه 2024، حسبما هو متوخى في مقرر المؤتمر 1/8.

10- ومن ثم، فقد أجريت مقارنة بين الجدول الزمني النموذجي الوارد في المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة⁽¹⁾، والمدرج في تنبيل الإطار المرجعي للآلية، والجدول الزمني الفعلي للاستعراضات في كلتا الدورتين.

11- ويبين الشكل الثاني المقارنة العامة بين التقدم المحرز في استعراضات الدورة الأولى واستعراضات الدورة الثانية منذ استهلال الاستعراضات القطرية؛ وترد أدناه مناقشة بشأن المراحل الفردية التي جرى تحليلها.

الشكل الثاني

المدة الوسطى للاستعراضات القطرية: الإطار الزمني المستهدف مقابل الإطار الزمني الفعلي



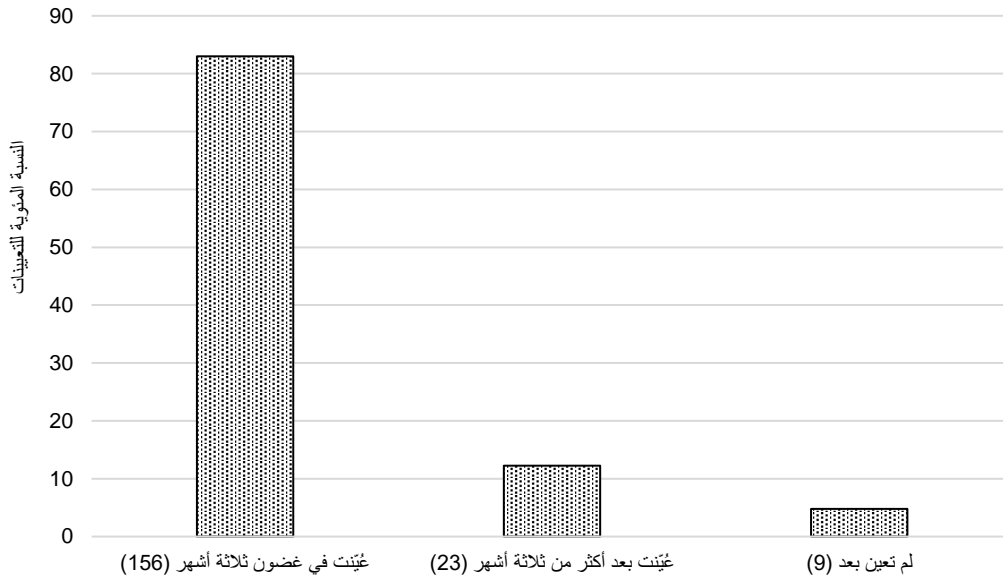
1- تحليل فرادى خطوات الاستعراض

(أ) تأخر تعيين جهات الاتصال

12- على الرغم من أن الإطار المرجعي ينص على أن تصمم الاستعراضات مثاليًا بحيث لا تستغرق أكثر من ستة أشهر، إلا أن عملية الاستعراض تستغرق وقتًا أطول بكثير. بل وحتى الخطوة الأولى المتمثلة بتعيين جهات الاتصال، والتي من المقرر أن تنفذ في غضون 21 يومًا من تاريخ بدء الاستعراض، شهد تنفيذها بعض التأخير. وعينت حتى اليوم 179 جهة اتصال من أصل 188 لدورة الاستعراض الثانية. وقدم أكثر من 80 في المائة من الترشيحات في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ بدء الاستعراض، إما في غضون الإطار الزمني النموذجي البالغ ثلاثة أسابيع أو حتى قبل انتهاء تلك المدة. وعلى الرغم من هذه الصورة الإيجابية عموماً، إلا أن أكثر من 10 في المائة من الاستعراضات شهدت تأخراً في تعيين جهات الاتصال لأكثر من ثلاثة أشهر، وحتى الآن لم ترد بعد ترشيحات بشأن ما يقرب من 5 في المائة من الاستعراضات، مما أدى إلى تأخير الاستعراضات حتى في أول خطوة لها.

الشكل الثالث

دورة الاستعراض الثانية: المدة الزمنية الفاصلة بين بدء الاستعراض وتعيين جهات الاتصال



(ب) تأخر تعيين الخبراء الحكوميين

13- لقد كان عدد المرات التي تأخر فيها تعيين الخبراء الحكوميين أكثر من عدد المرات التي تأخر فيها تعيين جهات الاتصال. ومع أن المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية تنوحي تنظيم أول تداول عن بعد أو أول تداول بالفيديو في غضون شهر واحد من بدء الاستعراض، إلا أن عدداً من الاستعراضات القطرية تأخرت لأن الدول الأطراف لم تعين بعد خبراءها الحكوميين لإجراء الاستعراضات المكلفة بها، ولا تزال حتى الآن عدة استعراضات قطرية متوقفة لهذا السبب. وفي عدة حالات، تأخر تعيين الخبراء لأكثر من سنة أو حتى لعدة سنوات، مما يعني أن الاستعراضات كانت تراوح مكانها، وذلك على الرغم من الرسائل التذكيرية المتكررة ورسائل التنبيه من التأخير التي أرسلتها الأمانة. ويؤثر التأخر

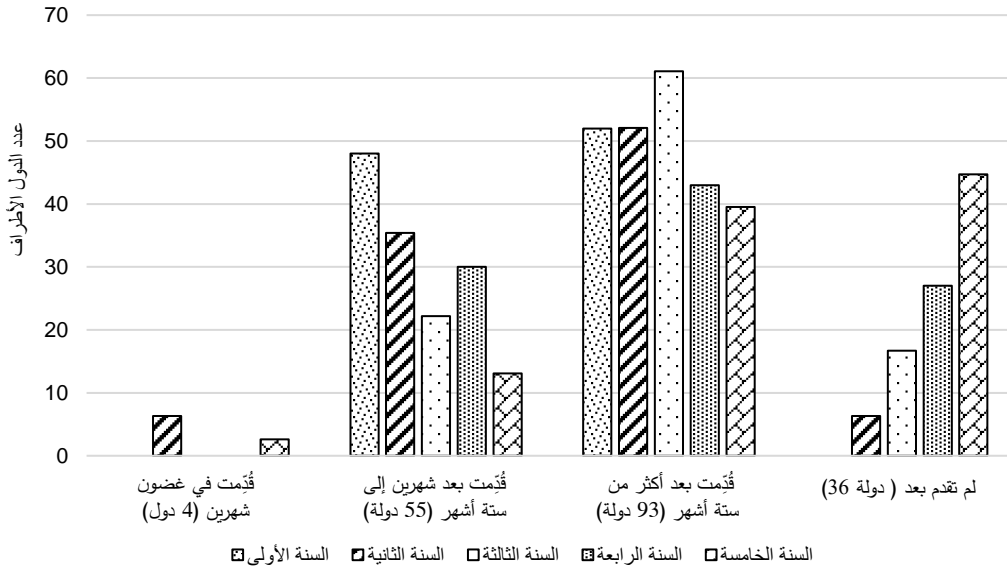
في تعيين الخبراء الحكوميين أو تغيير خبراء الاستعراض أثناء الاستعراضات على جميع المراحل اللاحقة من الاستعراض، مما يؤدي إلى تراكمات كبيرة في المهام.

(ج) تأخر تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية

14- تشكل الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية حجر الزاوية الأساسي للاستعراض وشرطاً مسبقاً لبدء عملية الاستعراض. ويتوخى الجدول الزمني النموذجي أن تقدّم تلك الردود في غضون شهرين من تاريخ بدء الاستعراض. وقد تأخر ما يقرب من نصف الدول الأطراف قيد الاستعراض (وعددها 93 دولة) لأكثر من ستة أشهر لتقديم ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، في حين أن 36 دولة طرفاً لم تقدم ردودها بعد. ونتيجة لذلك، لا يمكن في هذه المرحلة المضني قدماً في تنفيذ خمس الاستعراضات القطرية. وهذا يعني أن تلك الاستعراضات، دون احتساب استعراضات الدول الأطراف الجديدة في الاتفاقية، قد تأخرت لمدة تتراوح بين سنتين و5 سنوات تقريباً.

الشكل الرابع

دورة الاستعراض الثانية: المدة الزمنية الفاصلة بين بدء الاستعراض وتقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية



(د) التأخيرات في تنظيم الزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19

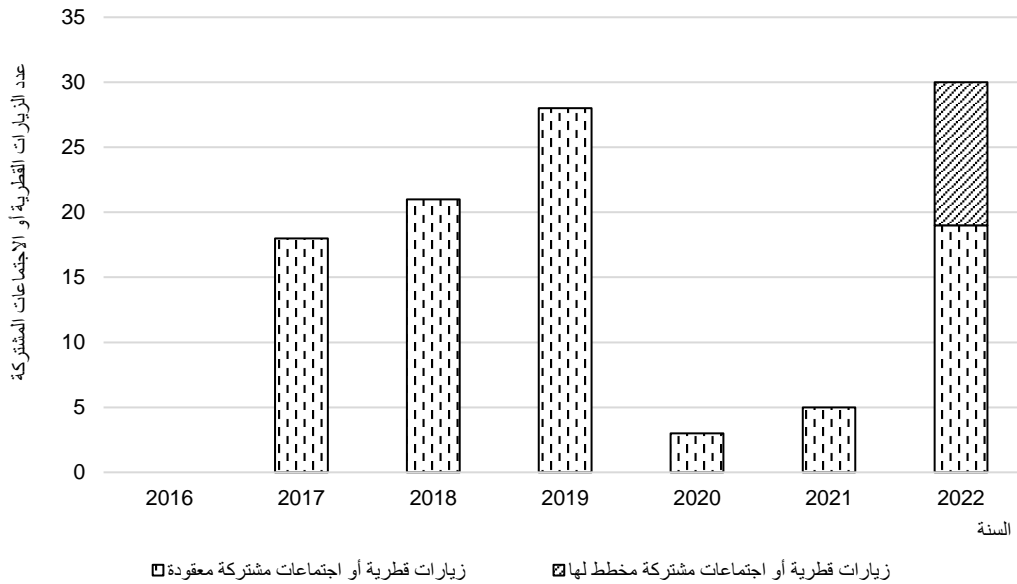
15- يتوخى الجدول الزمني النموذجي شهرين من الحوار المباشر، يليه إعداد مشروع تقرير الاستعراض القطري في غضون خمسة أشهر تقريباً من بدء الاستعراض. وقد ازداد عدد الزيارات القطرية والاجتماعات المشتركة باطراد في السنوات الثلاث الأولى من الدورة الثانية، إلا أن جائحة كوفيد-19 تركت أثراً واضحاً على وتيرة الاستعراضات القطرية، مما أدى إلى تأخيرات في تنظيم الزيارات القطرية. وقد نظمت بعض الزيارات القطرية عن بعد أو بشكل هجين (بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت)، ولكن التقييم العام لهذه التجربة هو أن لأشكال الحوار المباشر الذي يجري عبر الإنترنت أثراً محدوداً في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات، والتعلم من الأقران، وبناء القدرات، والتعاون البناء فيما بين الأطراف المعنية، وهو استنتاج توصلت إليه أيضاً أمانات آليات استعراض أخرى.

16- وعلاوة على ذلك، لم يكن إجراء زيارات عن بعد ممكناً في كثير من الحالات بسبب الفروق الزمنية بين ثلاث دول معنية. وتمثلت التحديات الأخرى في حدوث إشكالات دائمة بشأن الاتصالات والمسائل التقنية، فضلاً عن وجود لوائح تنظيمية منعت ممثلي الوكالات الحكومية المعنية بالاستعراضات من الاجتماع شخصياً. ونتيجة لذلك، قررت دول أطراف عديدة تأجيل الزيارات القطرية إلى أن تسمح لوائحها التنظيمية المحلية بعقد تلك الاجتماعات ويصبح السفر ممكناً مرة أخرى.

17- ونظراً للقيود على السفر التي فرضتها دول كثيرة في عام 2021 (وحتى في عام 2022)، لا يزال من غير الممكن إجراء بعض الزيارات القطرية بالحضور الشخصي. وهكذا انخفض كثيراً عدد الزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة التي عقدت في عامي 2020 و2021، فتراكمت الزيارات المتأخرة المقرر إجراؤها في عامي 2022 و2023 والنصف الأول من عام 2024. وسيؤثر التأخير في جدولة الزيارات القطرية بدوره على العدد الإجمالي للخلاصات الوافية وتقارير الاستعراض القطري التي ستتجز (انظر الفقرات 20-22 أدناه). ويجعل هذا الوضع من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إتمام جميع الاستعراضات المعلقة بحلول حزيران/يونيه 2024.

الشكل الخامس

دورة الاستعراض الثانية: عدد الزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة المعقودة سنوياً*



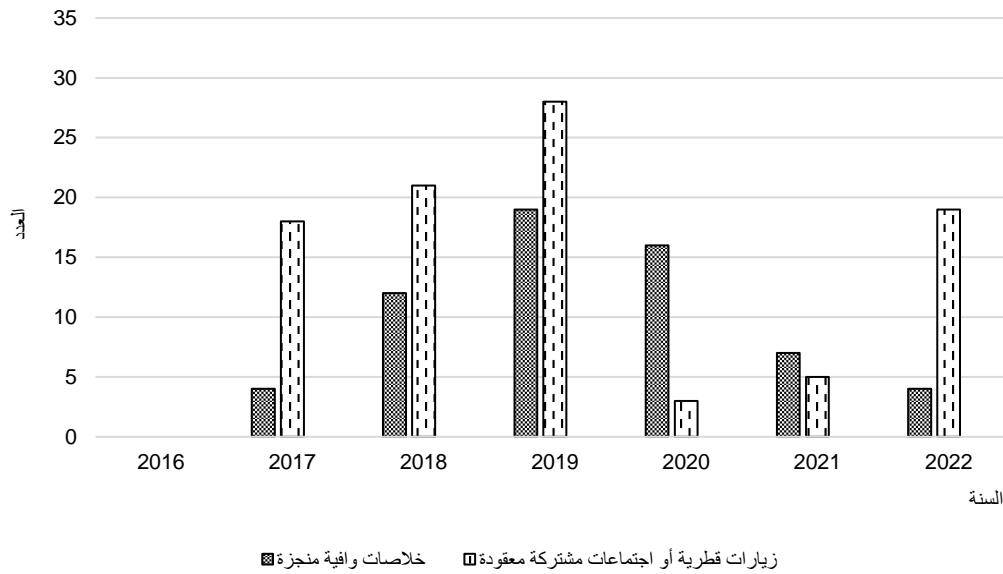
* إضافة إلى ذلك، لم تنفذ أي زيارة قطرية/اجتماع مشترك حتى الآن فيما يتعلق بـ83 استعراضاً في إطار الدورة الثانية، ولم يخطط لتنفيذها.

(هـ) التأخيرات في الموافقة على الخلاصات الوافية

18- لأغراض هذا التحليل، يعتبر إنجاز الخلاصة الوافية نهاية الاستعراض القطري، إذ إن إنجاز تقارير الاستعراض القطري عادة ما يتم في مرحلة لاحقة. وقد انخفض في عامي 2020 و2021 عدد الخلاصات الوافية التي تمت الموافقة عليها خلال جائحة كوفيد-19 مقارنة بأعدادها في السنوات السابقة للجائحة، إلا أن عدد ما أنجز منها في هذين العامين كان أكبر من عدد الزيارات القطرية التي أجريت، ومن ثم فقد أمكن الانتهاء من بعض الاستعراضات المعلقة.

الشكل السادس

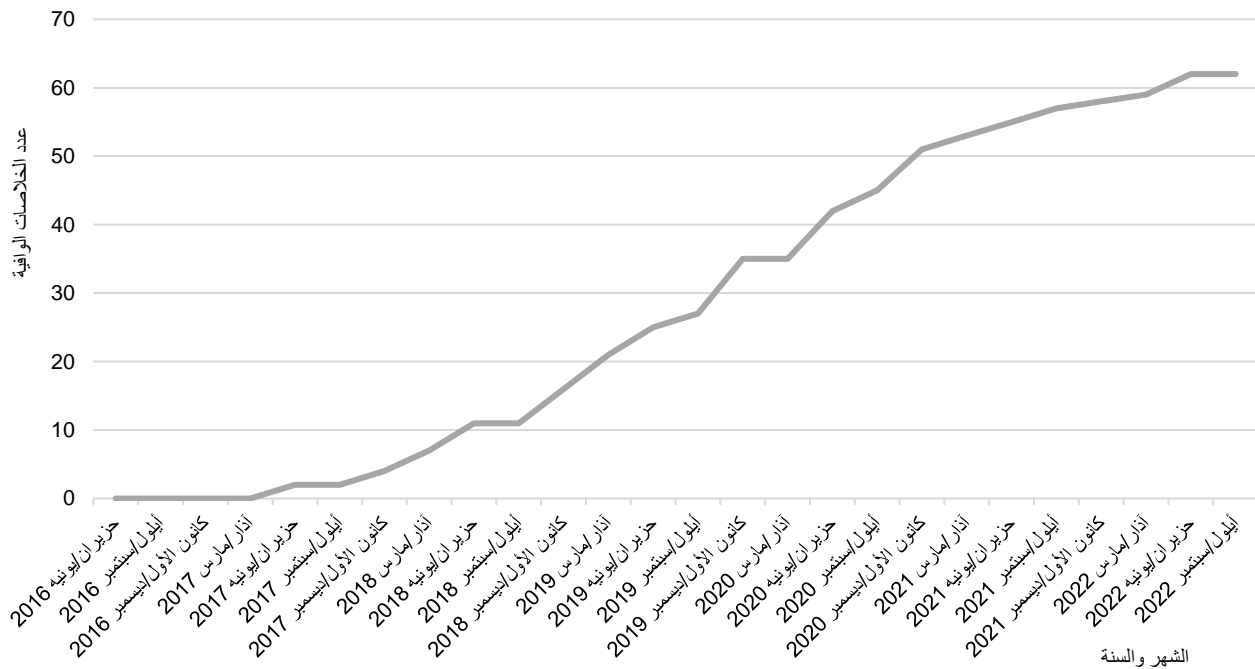
دورة الاستعراض الثانية: عدد الخلاصات الوافية المنجزة والزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة المعقودة سنوياً



19- يبين الشكل السابع الزيادة الإجمالية في عدد الخلاصات الوافية المنجزة خلال دورة الاستعراض الثانية، على الرغم من انخفاض عدد الزيارات القطرية التي أجريت والخلاصات الوافية المنجزة خلال فترة الجائحة.

الشكل السابع

دورة الاستعراض الثانية: العدد الإجمالي للخلاصات الوافية المنجزة



2- أسباب التأخير في إنجاز الاستعراضات القطرية وعواقبه

20- حددت الأمانة في وثائق أعتها سابقاً عدداً من أسباب التأخير في إنجاز الاستعراضات القطرية، وأبرزت أهم مرحلتين يحصل فيهما تأخيرات كبيرة وهما مرحلة تقديم الدول الأطراف لردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية ومرحلة وضع الصيغة النهائية للخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية. وعرضت أسباب أخرى للتأخير عموماً، منها: (أ) التأخير في تعيين جهات الاتصال والخبراء الحكوميين (انظر الفقرتين 12 و 13 أعلاه)؛ (ب) تعدد اللغات المستخدمة في بعض الاستعراضات، حيث يلزم وقت إضافي لترجمة التحريرية وتجهيز وثائق العمل في تلك الحالات؛ (ج) الصعوبات في جدولة الزيارات القطرية؛ (د) الوقت اللازم للتوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الأطراف المعنية بشأن الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية. وعلاوة على ذلك، أشارت دول أطراف عديدة إلى أن تعقد الفصل الثاني من الاتفاقية والمشاورات الواسعة النطاق بين أصحاب المصلحة اللازمة بشأن الفصلين قيد الاستعراض في الدورة الثانية يمثلان السببين الجذريين لمعظم حالات التأخير.

21- وبالإضافة إلى مختلف مراحل الاستعراض التي تحدث فيها حالات تأخير، تجدر الإشارة إلى أن عبء العمل الملقى على عاتق الخبراء الحكوميين والأمانة قد ازداد نتيجة لما يلي: (أ) تزايد عدد الدول الأطراف الجديدة منذ بدء دورة الاستعراض الأولى، عندما لم يكن هناك سوى 144 دولة طرفاً في الاتفاقية؛ (ب) تراكم الاستعراضات الناتج عن السنوات السابقة. وقد أدت حالات التأخير والحالات المتكررة لعدم تجاوب الدول الأطراف إلى ازدياد عبء أعمال الأمانة المتعلقة بالمتابعة وجعلت من الصعب تحديد المواعيد والتخطيط. وأثرت حالات التأخير أيضاً على الخبراء الحكوميين، إذ إن العديد من الدول الأطراف قيد الاستعراض في السنتين الثالثة والرابعة من الدورة الثانية مطالبة أيضاً بالعمل كدول أطراف مستعرضة في استعراضات السنوات السابقة المؤجلة أو في الاستعراضات الجارية في سنة الاستعراض نفسها. وعلاوة على ذلك، تترتب أيضاً على التأخير في بعض الحالات آثار من حيث الموارد بالنسبة للدول المشاركة بسبب تحويل التزامات مالية متوقعة في سنة مالية ما إلى سنة مالية أخرى. وهذا ما أشارت إليه عدة دول أطراف. ومن ثم، فإن لزوم إجراء الاستعراضات المتأخرة واستعراضات السنة اللاحقة معاً وفي نفس الوقت قد أضعف قدرة الدول المستعرضة والأمانة. وكما ذكر في الدورات السابقة لفريق استعراض التنفيذ، فقد واطبت الأمانة، من أجل المضي قدماً بالجهود الرامية إلى إتمام الدورة الثانية في الوقت المناسب، على إرسال رسائل تنكير أكثر تواتراً، فضلاً عن رسائل متابعة رسمية، إلى الدول الأطراف قيد الاستعراض والدول الأطراف المستعرضة المتأخرة عن المهل الزمنية المحددة.

22- وتركت جائحة كوفيد-19 تأثيراً غير مسبوق على جميع جوانب الحياة العامة والخاصة. وقد أجرت الأمانة تحليلاً لتأثيرها العام على عملية استعراض التنفيذ. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، إلا أن تأثيرها العام تمثل في انخفاض ملحوظ في وتيرة الاستعراضات القطرية بسبب توقف عملية الاستعراض في جميع مراحلها، مثل مرحلة تلقي الردود من مختلف الأطراف المعنية وتحديد مواعيد الزيارات القطرية، على النحو المبين أعلاه. وحتى عندما كان بالإمكان مواصلة العمل عن بعد وعقد الاجتماعات عبر الإنترنت، فإن محدودية القدرات البشرية والتشغيلية للحكومات في جميع أنحاء العالم أعاقت جميع جوانب الاستعراضات القطرية والقدرة على الاضطلاع بجهود منسقة للنهوض بالاستعراضات القطرية.

3- النتائج والتوقعات

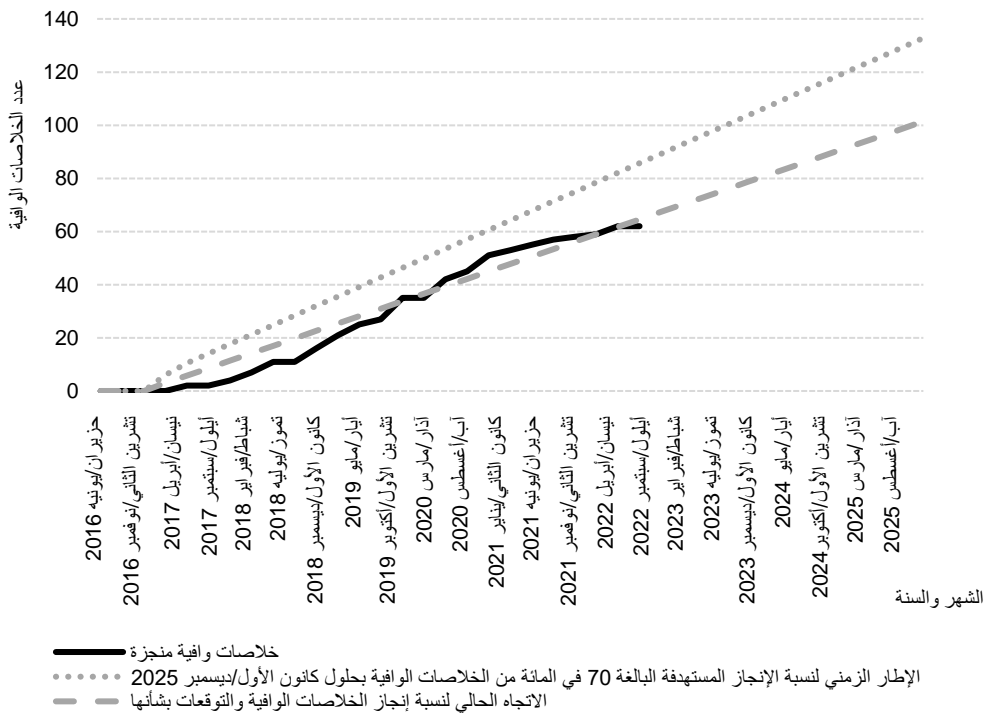
23- أظهر التحليل أن تراكم التأخيرات طوال عملية الاستعراض، وكذلك طوال سنوات الاستعراض، إضافة إلى تأثير الجائحة، قد أدى إلى تقادم حالة تباطؤ ونيرة الاستعراضات التي كانت قد استبينت سابقاً. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، وفيما يتعلق بالدورة الثانية، كان لا يزال يتعين إنجاز 126 خلاصة وافية وإجراء 94 حواراً مباشراً. ونظراً للرفع التدريجي للقيود المفروضة على السفر وعقد الاجتماعات، سيبدأ كل جهد ممكن لإجراء عدد من الزيارات القطرية أكبر من المتوسط خلال الأشهر الـ 27 المقبلة. بيد أن العدد الإجمالي للزيارات القطرية التي يمكن تنظيمها سيظل مقيداً بقدرة الأمانة على دعم جميع الاستعراضات المعلقة.

24- وعلى افتراض أن الاستعراضات سوف تستمر بالوتيرة الراهنة فإن أقل من نصف استعراضات الدورة الثانية (84 استعراضاً، أو 45 في المائة) سيكون قد أنجز في الموعد المرتقب لانتهاء الدورة، في حزيران/يونيه 2024. وتتفق هذه التوقعات مع الأرقام الواردة في التقرير المقدم إلى المؤتمر في عام 2019 الذي حددت فيه إمكانيات تمديد الدورة الثانية، والذي أشير فيه إلى ما يلي (CAC/COSP/2019/12، الفقرة 17(ب)):

في حال استمرار هذا التباطؤ، فلن ينجز سوى 40,7 في المائة فقط من الاستعراضات بحلول نهاية عام 2023، و 44 في المائة منها بحلول حزيران/يونيه 2024. ومن ثم، ينبغي للدول الأطراف والأمانة أن تبذل جهوداً كبيرة لعكس اتجاه التباطؤ الملحوظ من أجل الوصول إلى عدد أكبر من الاستعراضات المنجزة.

الشكل الثامن

العدد التراكمي المتوقع للخلاصات الوافية المنجزة



جيم - إمكانية تمديد الدورة الثانية

25- اتخذ المؤتمر قراراً بتمديد الدورة الثانية حتى حزيران/يونيه 2024 في دورته الثامنة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2019، أي قبل ما يزيد قليلاً عن شهر واحد من إعلان جائحة كوفيد-19 حالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقاً دولياً. وقد أثرت تلك الظروف غير المتوقعة بشكل كبير على التوقعات التي وضعت في عام 2019. واستناداً إلى الحالة الراهنة للاستعراضات التي أجريت في إطار الآلية ومع أخذ جميع المعلومات في الاعتبار، لن يكون بالإمكان إتمام الدورة الثانية بحلول حزيران/يونيه 2024.

26- ومن ثم، لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر في توصية المؤتمر بأن يمدد الدورة الحالية لمدة 18 شهراً، حتى كانون الأول/ديسمبر 2025، لتتزامن مع دورة المؤتمر الحادية عشرة.

27- وحتى إذا مَدِدَ الإطار الزمني للدورة الثانية حتى كانون الأول/ديسمبر 2025، سيلزم أن تبذل الدول الأطراف والأمانة جهوداً كبيرة من أجل التقيد على نحو أفضل بالجدول الزمني النموذجي للاستعراضات القطرية، والبدء في عكس اتجاه التباطؤ الملحوظ، وإحراز تقدم كبير في الدورة الثانية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2025، وذلك بالنظر إلى التأخيرات التي حدثت في جميع مراحل عملية الاستعراض، فضلاً عن التأخيرات المستمرة الناجمة عن الظروف المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

28- ويمكن للمؤتمر، عند اتخاذ قرار بشأن سبيل المضي قدماً، أن يسترشد بمقرره 1/8 الذي قرر فيه، مع ملاحظة التأخيرات التي حدثت خلال الدورة الثانية، تمديد مدة الدورة الثانية حتى حزيران/يونيه 2024 لإتاحة المجال أمام إتمام الاستعراضات القطرية، ودعا الدول الأطراف إلى التعجيل بإتمام الدورة الثانية. وستواصل الأمانة تحليل التقدم المحرز نحو إتمام الدورة الثانية وإبلاغ الفريق بشأنه وتقديم مزيد من التوقعات قبل انعقاد الدورة العاشرة للمؤتمر، المقرر عقدها في عام 2023.

دال - التوصيات والخطوات المقبلة الممكنة

29- ناقش الفريق، في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى، إمكانية تمديد الدورة الثانية. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية إتمام الدورة الثانية في الوقت المناسب. ومع ذلك، أقر المتحدثون أيضاً بأنه على الرغم من الجهود المستمرة لتسريع وتيرة الاستعراضات، فإنه سيكون من المستحيل إتمام الدورة الثانية بحلول حزيران/يونيه 2024، على النحو المتوخى في مقرر المؤتمر 1/8. وأشار أحد المتكلمين إلى أنه في حال اتخاذ قرار لصالح التمديد، ينبغي أن تبذل جهود لتجنب تمديد الدورة الثانية مرة أخرى إلى ما بعد الأشهر الـ 18 الإضافية تحاشياً لإطالة أمد الدورة الثانية والمرحلة الأولى من آلية استعراض التنفيذ، وأنه ينبغي حث المؤتمر على اعتبار أن الدورة الأولى قد اكتملت. وفي هذا السياق، اقترح أن ينظر المؤتمر، عبر مزيد من المشاورات، في تحديد عتبة (على سبيل المثال 70 في المائة من الاستعراضات، مثلما هو الحال في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها)، يعتبر المؤتمر أنه بتخطيها تكون الدورة قد اكتملت ويسمح ببدء المرحلة التالية، أو أن يتفق المؤتمر على عدم تمديد الدورة مرة أخرى إلى ما بعد عام 2025. (CAC/COSP/IRG/2022/6/Add.1، الفقرة 15). ولعل الفريق يود أن ينظر، استناداً إلى

المعلومات المقدمة في هذه الوثيقة ومداولاته في دوراته السابقة، في إجراء تمديد آخر على الدورة الثانية من أجل السماح بوضع الصيغة النهائية للاستعراضات القطرية وضمان جودة الاستعراضات.

30- ولعل الفريق يود أيضاً أن يقترح على المؤتمر في دورته العاشرة في عام 2023 أن ينظر، استناداً إلى التوقعات المحدثة التي ستعد قبل تلك الدورة العاشرة، في تمديد مدة الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ حتى نهاية عام 2025.

ثالثاً - الاعتبارات المتعلقة بمرحلة الاستعراض التالية

31- يتوخى، تماشياً مع قرار المؤتمر 1/3 وإطار الآلية المرجعي المرفق بذلك القرار، إجراء أكثر من مرحلة استعراض واحدة. ومراعاة من الفريق للمبادئ التوجيهية للآلية، مثل الشفافية وعدم التدخل والشمولية والحياد، وكونها عملية حكومية دولية يتمثل هدفها العام في مساعدة الدول على التنفيذ الفعال للاتفاقية، فقد بدأ في مناقشة مستقبل الآلية، مع مراعاة الدروس المستفادة في إطار مرحلة الاستعراض الحالية.

32- وإذا رغب المؤتمر في إطلاق مرحلة الاستعراض التالية أثناء دورته الحادية عشرة، في عام 2025، بعد الانتهاء من الدورة الحالية⁽²⁾، فإن هذه المناقشات تأتي في وقتها.

33- ويعرض هذا القسم الولايات القائمة فيما يتعلق بمرحلة الاستعراض التالية، ويحدد الخطوات اللازمة لاختتام المرحلة الحالية وبدء المرحلة التالية، ويتضمن خطوات تستند إلى الدروس المستفادة من المرحلة الحالية لعل الفريق يود أن ينظر فيها.

ألف - ولايات المرحلة الثانية من الآلية

34- ترد في قراري المؤتمر 1/3 و 2/8 إشارات إلى المرحلة التالية أو مستقبل الآلية بعد مرحلة الاستعراض الحالية⁽³⁾.

35- وقد قرر المؤتمر، في قراره 1/3، أن تتألف كل مرحلة استعراض من دورتي استعراض مدة كل منهما خمس سنوات. ووفقاً للفقرة 47 من إطار الآلية المرجعي، المرفق بذلك القرار:

47- يحدد المؤتمر مراحل عملية الاستعراض ودوراتها، وكذلك نطاق الاستعراض وتسلسله المواضيعي وتفصيله. وتختتم مرحلة الاستعراض لدى إتمام استعراض حالة تنفيذ جميع مواد الاتفاقية في كل الدول الأطراف. وتقسم كل مرحلة إلى دورات زمنية استعراضية. ويحدد المؤتمر مدة كل دورة من دورات الاستعراض، ويقرر عدد الدول الأطراف التي تشارك في كل سنة من دورة الاستعراض، مع مراعاة عدد الدول الأطراف المقرر استعراضها ونطاق دورة الاستعراض.

(2) يمكن للمؤتمر أن يقرر السماح ببداية المرحلة التالية بمجرد بلوغ معدل إنجاز محدد. وفي هذا الصدد، يمكن للمؤتمر أن يسترشد بإجراءات وقواعد تشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، التي تشترط للانتقال إلى مرحلة استعراض تالية إتمام 70 في المائة من الاستعراضات المتوخاة في بداية المرحلة السابقة (مرفق قرار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها 1/9، الفقرة 10).

(3) ترد في المرفق الأول الولايات المتعلقة بالمرحلة التالية من الآلية وتقييم أدائها وإطارها المرجعي.

- 36- ويشار إلى المرحلة التالية من الآلية في الفقرتين 40 و41 من الإطار المرجعي:
- 40- تقدم كل دولة طرف، خلال مرحلة الاستعراض التالية، في إطار ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالملاحظات الواردة في تقارير الاستعراض القطرية السابقة الخاصة بها. وعند الاقتضاء، تقدم الدول الأطراف معلومات أيضاً عن مدى تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي طلبتها فيما يتعلق بتقرير الاستعراض القطري الخاص بها.
- 41- يتولى المؤتمر، من خلال فريق استعراض التنفيذ، تقييم الإجراءات والمتطلبات وتكييفها حيثما اقتضى الأمر، وذلك من قبيل متابعة الاستنتاجات والملاحظات التي تنشأ عن عملية الاستعراض.
- 37- وفيما يلي البارامترات المنصوص عليها في قرار المؤتمر 1/3 وفي الفقرتين 40 و41 من إطار الآلية المرجعي:

(أ) من المتوقع وجود مرحلة تالية؛

(ب) يحدد تاريخ بدء الاستعراض لاحقاً؛

(ج) يمكن للمؤتمر أن يحدد نطاق الاستعراض وتسلسله المواضيعي وتفصيله، وأن يحدد مدة كل دورة استعراض داخل مرحلة ما؛

(د) تشمل المعلومات الواردة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية لمرحلة الاستعراض التالية معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالملاحظات الواردة في تقارير الاستعراض القطرية من المرحلة السابقة، وحسب الاقتضاء، معلومات مقدمة من الدول الأطراف عن مدى تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي طلبتها فيما يتعلق بتقرير الاستعراض القطري.

38- وترد المبادئ التوجيهية للآلية وخصائصها في الفقرات 3-9 من إطارها المرجعي. وحسبما يرد في الفقرة 9:

9- استعراض تنفيذ الاتفاقية عملية مستمرة وتدرجية. وتبعاً لذلك، تسعى الآلية إلى الأخذ بنهج متدرج وشامل.

39- وشجع المؤتمر، في قراره 2/8، الدول الأطراف، بمساعدة الأمانة، على أن تتبادل الآراء طوعاً داخل فريق استعراض التنفيذ، دون المساس بالولايات الرهانة المسندة إلى الفريق والإطار المرجعي، بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بعد انتهاء مرحلة الاستعراض الأولى، وطلب إلى الفريق أن يقدم تقريره إلى المؤتمر في دورته العاشرة.

باء - الخطوات اللازمة للتحضير للمرحلة الثانية

40- يبين الإطار المرجعي وقرارات المؤتمر الخطوات التي يلزم أن يتخذها فريق استعراض التنفيذ للتحضير لمرحلة الاستعراض التالية، وهي: (أ) تقييم أداء الآلية؛ (ب) تقييم الإطار المرجعي والتحديات التي صودفت أثناء الاستعراضات القطرية؛ (ج) تقديم تقرير إلى المؤتمر عن الآراء التي تبادلتها الدول

الأطراف طوعاً بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بعد انتهاء مرحلة الاستعراض الحالية؛ (د) تقييم الإجراءات والمتطلبات وتكييفها، حيثما اقتضى الأمر، وذلك من قبيل متابعة الاستنتاجات والملاحظات التي تنشأ عن عملية الاستعراض. ويرد وصف أكثر تفصيلاً لفرادى الخطوات في الفقرات 41-46 أدناه.

1- تقييم أداء الآلية

41- طلب المؤتمر، في قراره 2/8، إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، لكي يواصل تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من إطارها المرجعي والمقرّر 1/5، وفي هذا الصدد، أن يواصل تقديم التقارير إلى المؤتمر عن التقدم المحرز، مع مراعاة متطلبات الفقرة 5 من منطوق القرار 1/3 بشأن تقييم الإطار المرجعي في ختام كل دورة من دورات الاستعراض.

42- وعملاً بقرار المؤتمر 2/8، ولا سيما المقرر 1/5، دعت الأمانة في عام 2021 الدول الأطراف إلى تقديم آرائها بشأن أداء الآلية، ولا سيما بشأن تنفيذ الاستعراضات القطرية، ونتائج عمليات الاستعراض القطري وإجراءات المتابعة، بما في ذلك آرائها بشأن الممارسات الجيدة و/أو التحديات المستبانة أثناء تنفيذ الاستعراضات القطرية، والجدول الزمني النموذجي للاستعراضات القطرية ودور الأمانة على النحو المبين في إطار الآلية المرجعي، فضلاً عن أي مسائل أخرى تعتبرها ذات صلة، لكي يتمكن فريق استعراض التنفيذ، بدعم من الأمانة، من جمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بتيسير أداء الآلية. وأُتيحت للمؤتمر في دورته التاسعة ردود وآراء 26 دولة طرفاً (حوالي 14 في المائة من الدول الأطراف) (CAC/COSP/2021/4). وترد لمحة عامة موجزة عن تلك الردود في الإطار أدناه.

لمحة عامة عن الردود الواردة من الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ

أكدت الدول من جديد، في ردودها على مذكرة شفوية أرسلتها الأمانة في 18 آب/أغسطس 2021، على الدور الإيجابي لآلية استعراض التنفيذ في تعزيز الفعّال لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكررت تأكيد دعمها لها. وأشارت الدول الأطراف إلى أن الآلية أداة مفيدة في تعزيز أوجه التعاون والتنسيق المؤسسيين بين سلطات إنفاذ القانون على الصعيد المحلي، وكذلك في توطيد التعاون في مجال مكافحة الفساد على الصعيد الدولي. وشددت بعض الدول الأطراف على أن الآلية مصممة تصميمًا جيدًا وتعمل بفعالية وكفاءة، إلا أن دولاً أخرى اقترحت إدخال تحسينات على الآلية. وتناولت الآراء التي تبادلتها الدول الأطراف ما يلي: (أ) تبسيط عملية الاستعراض نفسها بالاستفادة من الخبرة المكتسبة من المرحلة الحالية؛ (ب) تصميم مرحلة الاستعراض التالية.

اقتراحات بشأن تبسيط عملية الاستعراض

تراوحت المسائل التي أثارها الدول الأطراف والاقتراحات التي قدمتها بين تبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتحسين عرض نتائج الاستعراض بتغيير شكل الخلاصات الوافية والتقارير القطرية. واقترحت دول أطراف أيضاً تحسين نوعية المعلومات المقدمة وتوفير المزيد من الإرشادات والتدريب في إعداد الاستعراضات. وشملت المسائل الأخرى المذكورة زيادة أوجه التآزر مع آليات استعراض الأقران الأخرى لمكافحة الفساد أو مشاركة ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص في الاستعراضات القطرية.

وبدا وجود توافق في الآراء بشأن فائدة الزيارات القطرية كأداة للحوار بين الدول الأطراف. وأشار إلى أن عملية الاستعراض قد أدت إلى إجراء تقييم متعمق للإطار القانوني والمؤسسي والتشغيلي القائم.

اقتراحات بشأن تصميم المرحلة التالية

فيما يتعلق بتصميم مرحلة المتابعة، أوصت دولة طرف بأن ينظر المؤتمر في وضع آلية متابعة بغية تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في تنفيذ التوصيات السابقة المقدمة في إطار استعراضاتها القطرية، وأن ينظر المؤتمر أيضا في وضع معايير أو عتبة يمكن على أساسها اعتبار أن دورة الاستعراض قد اختتمت، على أن تستخدم قواعد وإجراءات تشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كأساس لتحديد تلك المعايير. ورأت دولة طرف أخرى أنه، لدى النظر في دورة جديدة محتملة، هناك إمكانية لإعادة النظر في النظام المطبق، وخصوصا فيما يتعلق بالجوانب التالية: (أ) اتباع نهج مصمم خصيصا يركز على الإنفاذ والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، والتحديات والمسائل المتبقية من الدورتين الأولى والثانية؛ (ب) تبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية؛ (ج) إعداد تقرير استعراض قطري موحد ومبسّط، يكون أقرب إلى النموذج الحالي للخلاصة الوافية. وشملت الأفكار المقترحة جمع التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف في إطار متابعة استعراضاتها ونشرها على الموقع الشبكي الخاص بالموجز القطري، وزيادة عرض الدول الأطراف لتلك التدابير في فريق استعراض التنفيذ.

وعرضت لمحة عامة أكثر تفصيلا عن تلك الردود في الوثيقة CAC/COSP/2021/4. أما كامل الردود فقد أدرجت في ورقة اجتماع (CAC/COSP/2021/CRP.3).

2- تقييم الإطار المرجعي والتحديات التي صودفت أثناء الاستعراضات القطرية

43- وفقا للفقرة 48 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، "يتولى المؤتمر، عقب كل دورة استعراض، تقييم أداء الآلية وإطارها المرجعي". وقد طلب المؤتمر، في قراره 1/3، إلى فريق استعراض التنفيذ أن يجري تقييما للإطار المرجعي، وكذلك للتحديات التي تصادف أثناء الاستعراضات القطرية في ختام كل دورة استعراضية، وأن يقدم تقريرا إلى المؤتمر عن حصيلة تلك التقييمات.

44- ومع أن دورة الاستعراض الحالية لم تنته بعد، إلا أن الدول الأطراف اكتسبت خبرة واسعة فيما يتعلق بكل من أداء الآلية وإطارها المرجعي نتيجة لمشاركتها كدول أطراف مستعرضة ومستعرضة في الدورتين الأولى والثانية.

3- تقرير عن آراء الدول الأطراف بشأن السبل الممكن للمضي قدما

45- شجع المؤتمر الدول الأطراف، في الفقرة 13 من قراره 2/8 أيضاً، على أن تعمل، بمساعدة الأمانة، على تبادل آرائها طوعا في إطار فريق استعراض التنفيذ، دون المساس بالولايات الرهانة المسندة إلى الفريق والإطار المرجعي، بشأن السبل الممكنة للمضي قدما بعد انتهاء مرحلة الاستعراض الأولى، وطلب إلى الفريق أن يقدم تقريره إلى المؤتمر في دورته العاشرة.

4- تقييم إجراءات ومتطلبات المتابعة وتكييفها

46- عملاً بأحكام الفقرة 41 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، "يتولى المؤتمر، من خلال فريق استعراض التنفيذ، تقييم الإجراءات والمتطلبات، وتكييفها حيثما اقتضى الأمر، وذلك من

قبيل متابعة الاستنتاجات والملاحظات التي تنشأ عن عملية الاستعراض". ووفقاً للفقرة 48 من الإطار المرجعي، "يقر المؤتمر أي تعديلات تجرى في المستقبل على الإطار المرجعي للآلية. ويتولى، عقب اكتمال كل دورة استعراض، تقييم أداء الآلية وإطارها المرجعي".

جيم - نتائج المداولات التي جرت في دورة الفريق الثالثة عشرة المستأنفة الأولى والخطوات التالية⁽⁴⁾

47- بدأ فريق استعراض التنفيذ، في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى في عام 2022، مداولات مرحلة الاستعراض التالية. وفي تلك الدورة، رحب عدة متكلمين بالاعتبارات الأولية المتعلقة بالمرحلة التالية من آلية استعراض التنفيذ. وطرح عدة متكلمين مقترحات ملموسة بشأن عناصر الآلية التي يمكن تغييرها أو تحسينها في المرحلة الثانية. وركزت بعض تلك المقترحات على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، التي يمكن تبسيطها وتلخيصها لجعل العملية أكثر فعالية ومرنة. واقترح أيضاً أن تتيح قائمة التقييم الذاتي المرجعية للدول الرد على قائمة من الأسئلة الرئيسية أو تقديم معلومات عن المجالات المواضيعية بدلاً من تقديم معلومات عن كل حكم من أحكام الاتفاقية على حدة، مع مراعاة المعلومات المقدمة في آليات أخرى أيضاً، لتجنب ازدواجية الجهود. واقترح أحد المتكلمين أن تكون المرحلة التالية منظمة ورسمية وتستند إلى قائمة مرجعية للتقييم الذاتي تتبع تسلسل الدورات التي أجريت حتى الآن، وأن تستخلص القائمة المرجعية معلومات عن تنفيذ التوصيات، والمبادرات المتخذة بعد عملية الاستعراض، بما في ذلك متابعة الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المستبانة ونتائج المساعدة التقنية المقدمة. وقدم عدة متكلمين اقتراحات بشأن نطاق المرحلة الثانية، وشددوا على ضرورة الأخذ بتدابير متابعة مناسبة لتنفيذ التوصيات الناتجة عن الاستعراضات السابقة، وتحديد أطر زمنية أكثر واقعية للمراحل المختلفة للاستعراضات، والاستفادة على أفضل وجه ممكن من أدوات تكنولوجيا المعلومات في إجراء الاستعراضات.

48- وشدد متكلمون أيضاً، في دورة فريق استعراض التنفيذ الثالثة عشرة المستأنفة الأولى، على أهمية الزيارات القطرية في إتاحة المجال أمام مناقشة التدابير المتخذة مباشرة مع الخبراء وأصحاب المصلحة المعنيين وتعزيز التعلم من الأقران والتعاون الدولي. وأكد بعض المتكلمين على ضرورة مواصلة استكشاف الزيارات القطرية المنفذة بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت كوسيلة لزيادة الشمولية. واقترح متكلمان أن تتضمن الوثائق الختامية التي تنتهي إليها عملية الاستعراض التاريخ الذي انتهى عنده جمع المعلومات التي أدرجت في التحليل، وذلك تيسيراً للفهم. واقترح أيضاً تبسيط الوثائق الختامية للاستعراضات القطرية.

49- وناقش الفريق في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى العديد من التوصيات. وترد تلك المناقشات أدناه في الفقرات 50-54.

(4) للاطلاع على التفاصيل، انظر تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى (CAC/COSP/IRG/2022/6/Add.1)، وخصوصاً الفقرات 16 و17 و18 و19 و21 و23 من ذلك التقرير.

1- جمع الآراء والمعلومات استعداداً للمرحلة المقبلة

50- رحب متكلمون أثناء دورة الفريق الثالثة عشرة المستأنفة الأولى باقتراح الأمانة بشأن إعداد تقرير لكي ينظر فيه الفريق في دورته الرابعة عشرة، وفقاً للفترتين 13 و14 من قرار المؤتمر 2/8، يستند جزئياً إلى استبيان يهدف إلى التماس آراء الدول الأطراف بشأن الآلية وعملية الاستعراض، فضلاً عن الآراء والأفكار الأولية بشأن تصميم المرحلة التالية. وسيستند ذلك التقرير إلى عملية جمع المعلومات التي تهدف إلى الحصول على نظرة عامة أكثر شمولاً وتفصيلاً للتجارب والدروس المستفادة والآراء بشأن المجالات المحتملة للتحسين استناداً إلى مشاركة الدول الأطراف في الآلية. ولهذا الغرض، ستزود الأمانة الدول الأطراف باستبيان منظم وفقاً لخطوات عملية الاستعراض، وستلتزم آراء الدول الأطراف بشأن ما يلي: (أ) الدروس المستفادة من مرحلة الاستعراض الأولى والتحديات التي صودفت خلالها؛ (ب) السبل الممكنة لجعل عملية الاستعراض أكثر فعالية في تحقيق هدفها المتمثل في تعزيز تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية والتعاون فيما بينها؛ (ج) الآراء والأفكار الأولية بشأن تصميم المرحلة التالية. وسيهدف تحليل المعلومات المجمعة إلى مساعدة الدول الأطراف في نظرها في مسائل من قبيل مدة المرحلة التالية من الآلية ونطاقها وتسلسلها المواضيعي وغير ذلك من التفاصيل واتخاذ القرارات بشأنها.

51- وبالإضافة إلى ذلك، أشار متكلمون، خلال دورة الفريق الثالثة عشرة المستأنفة الأولى، إلى أنه ينبغي أيضاً مراعاة الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الناشئة عن آليات الاستعراض الأخرى ذات الصلة عند تصميم المرحلة الثانية من آلية استعراض التنفيذ، وذلك من أجل ضمان أوجه التآزر مع آليات الاستعراض تلك. واقترحت متكلمة النظر في القيام بزيارات فُطرية مشتركة مع آليات استعراض مختلفة، في حين دعا متكلم آخر إلى استعراض التوصيات المنبثقة عن مختلف الآليات بشأن مواضيع مماثلة من أجل ضمان الاتساق. وللأسف، وللأسف من الخبرة التي اكتسبتها آليات الاستعراض الأخرى التي تجاوزت بالفعل المرحلة الأولى، طلب الفريق إلى الأمانة دعوة متكلمين من أمانات أخرى، وإعداد ورقة، لكي ينظر فيها في دورته الرابعة عشرة، تتضمن تحليلاً للدروس المستفادة من آليات الاستعراض القائمة للصدوك الإقليمية والقطاعية والدولية ذات الصلة.

52- وفيما يتعلق بالاقتراح المتعلق بوضع برنامج تجريبي لاختبار منهجيات المرحلة المقبلة، أُثرت خلال الدورة الثالثة عشرة المستأنفة الأولى للفريق شواغل بشأن محدودية وقت وقدرة الدول الأطراف والأمانة على تنفيذ ذلك البرنامج التجريبي.

2- إجراء مشاورات غير رسمية بشأن المرحلة التالية

53- للشروع في عملية إعداد مرحلة الاستعراض التالية دون إشغال حيز كبير من خطة عمل فريق استعراض التنفيذ الشاملة وجدول أعماله، لعل الفريق يود أن ينشئ مجموعة أصدقاء لآلية استعراض التنفيذ، يمكن لجميع الدول المهتمة بالمضي قدماً في المداولات بشأن المرحلة التالية أن تتضمن إليها. وستؤدي مجموعة الأصدقاء دوراً حيوياً في دفع المناقشات بشأن المرحلة التالية من الآلية قدماً، وستقدم تقارير منتظمة إلى فريق استعراض التنفيذ عن التقدم المحرز. وستكون المشاركة فيها مفتوحة أمام جميع الدول الأطراف على أساس طوعي بحت. ويمكن لمجموعة الأصدقاء أن تجتمع على نحو منتظم أو مخصص خلال فترة ما بين دورات المؤتمر لمناقشة المسائل بطريقة غير رسمية بدرجة أكبر. ويمكن لمجموعة الأصدقاء، في جملة أمور، أن تعد أو تشرف على العملية المؤدية إلى بدء المرحلة التالية، بدعم من الأمانة.

54- وخلال الدورة الثالثة عشرة المستأنفة الأولى لفريق استعراض التنفيذ، رحب عدة متكلمين بفكرة إنشاء مجموعة أصدقاء لآلية استعراض التنفيذ تكون عضويتها مفتوحة أمام جميع الدول المهتمة بالمضي قدماً في المداولات بشأن المرحلة التالية من الآلية، وأعربوا عن اهتمام دولهم بالمشاركة في تلك المشاورات غير الرسمية في حالة إنشاء مثل تلك المجموعة. وأشار إلى أن الولاية اللازمة لإنشاء مجموعة أصدقاء والمشاركة فيها بحاجة إلى توضيح. وشدد على أن أي مناقشات غير رسمية ينبغي أن تجري تحت رعاية فريق استعراض التنفيذ، وأن أي توصيات صادرة عن تلك العملية غير الرسمية ينبغي أن تعرض على الفريق لإقرارها. وعلاوة على ذلك، اقترح أن تشمل أي مشاورات غير رسمية مناقشات مواضيعية بمشاركة جهات اتصال وخبراء حكوميين ذوي خبرات ذات صلة. وأشار فريق استعراض التنفيذ إلى ضرورة مواصلة النظر بشأن المرحلة التالية للآلية، مع أخذ الدروس المستفادة في إطار مرحلة الاستعراض الحالية في الاعتبار ومراعاة مبادئ الآلية التوجيهية، ولا سيما طابعها الحكومي الدولي.

55- ولذلك، لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن يدعو مكتب المؤتمر إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لمواصلة المناقشات بشأن مرحلة الاستعراض التالية لآلية استعراض التنفيذ خلال الفترة المفضية إلى الدورة العاشرة للمؤتمر، بوسائل منها تحديد مواعيد لمشاورات غير رسمية مفتوحة لجميع الدول الأطراف، وتكليف عضو في المكتب أو ميسر آخر بترأس تلك المشاورات غير الرسمية. ولعل الفريق يود كذلك أن يدعو ممثلاً للمكتب لتقديم معلومات محدثة عن التقدم المحرز في المشاورات غير الرسمية في كل دورة من دورات الفريق، ابتداء من دورته الرابعة عشرة.

المرفق الأول

الولايات ذات الصلة المتعلقة بمستقبل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعد مرحلة الاستعراض الحالية

القرار 1/3 الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

...

3- يقرر أن تتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدة كل منهما خمس سنوات، وأن يُستعرض في كل سنة من السنوات الأربع الأولى من كل دورة استعراضية رُبع عدد الدول الأطراف؛

4- يقرر أيضاً أن يستعرض أثناء الدورة الأولى الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي)، على أن يستعرض أثناء الدورة الثانية الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات)؛

5- يطلب إلى فريق استعراض التنفيذ أن يجري تقييماً للإطار المرجعي وللتحديات التي تصادف أثناء الاستعراضات القطرية في ختام كل دورة استعراضية، وأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر الدول الأطراف عن حصيلة هذه التقييمات؛

6- يقرر أن تُستخدم قائمة تقييم ذاتي مرجعية شاملة كأداة تُيسّر تقديم المعلومات عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

...

المرفق

الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

...

9- استعراض تنفيذ الاتفاقية عملية مستمرة وتدرجية. وتبعاً لذلك، تسعى الآلية إلى الأخذ بنهج متدرج وشامل.

...

40- تقدم كل دولة طرف، خلال فترة الاستعراض التالية، في إطار ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالملاحظات الواردة في تقارير الاستعراض القطرية السابقة الخاصة بها. وعند الاقتضاء، تقدم الدول الأطراف معلومات أيضاً عن مدى تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي طلبتها فيما يتعلق بتقرير الاستعراض القطري الخاص بها.

41- يتولى المؤتمر، من خلال فريق استعراض التنفيذ، تقييم الإجراءات والمتطلبات، وتكييفها حيثما اقتضى الأمر، وذلك من قبيل متابعة الاستنتاجات والملاحظات التي تنشأ عن عملية الاستعراض.

...

47- يحدد المؤتمر مراحل عملية الاستعراض ودوراتها، وكذلك نطاق الاستعراض وتسلسله المواضيعي وتفصيله. وتختتم مرحلة الاستعراض لدى إتمام استعراض حالة تنفيذ جميع مواد الاتفاقية في كل الدول الأطراف. وتقسم كل مرحلة إلى دورات زمنية استعراضية. ويحدد المؤتمر مدة كل دورة من دورات الاستعراض، ويقرر عدد الدول الأطراف التي تشارك في كل سنة من دورة الاستعراض، مع مراعاة عدد الدول الأطراف المقرر استعراضها ونطاق دورة الاستعراض.

48- يقر المؤتمر أي تعديلات تجرى في المستقبل على الإطار المرجعي للآلية. ويتولى المؤتمر، عقب اكتمال كل دورة استعراض، تقييم أداء الآلية وإطارها المرجعي.

...

مقرر المؤتمر 1/5

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

...

(أ) يقرر أن يبدأ فريق استعراض التنفيذ على الفور، بدعم من الأمانة، في جمع ومناقشة المعلومات ذات الصلة من أجل تيسير تقييم الأداء وفقاً للفقرة 48 من الإطار المرجعي، عقب اختتام دورة الاستعراض الأولى؛

(ب) يقرر أيضاً أن يدرج فريق استعراض التنفيذ في دوراته المقبلة بنداً في جدول الأعمال يتيح مناقشة المعلومات التي تجمع وفقاً للفقرة (أ) أعلاه؛

(ج) يقرر كذلك أن يضع فريق استعراض التنفيذ في اعتباره، لدى جمع المعلومات عملاً بالفقرة (أ) أعلاه، متطلبات المتابعة في المستقبل وفقاً للفقرتين 40 و41 من الإطار المرجعي.

قرار المؤتمر 2/8

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

...

13- يشجع الدول الأطراف، بمساعدة الأمانة، على أن تتبادل الآراء طوعاً في فريق استعراض التنفيذ، دون المساس بالولايات الرهانة المسندة إلى الفريق والإطار المرجعي، بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بعد انتهاء مرحلة الاستعراض الأولى، ويطلب إلى الفريق أن يقدم تقريره إلى المؤتمر في دورته العاشرة؛

14- يطلب إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، من أجل أن يواصل تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من الإطار المرجعي والمقرّر 1/5، وفي هذا الصدد، أن يواصل تقديم التقارير إلى مؤتمر الدول الأطراف عن التقدم المحرز، مع مراعاة متطلبات الفقرة 5 من منطوق القرار 1/3 بشأن تقييم الإطار المرجعي في ختام كل دورة استعراضية؛

...

19- يطلب إلى الأمانة أن تقدم إليه في دورته التاسعة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

مقرر المؤتمر 1/8

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

...

(أ) يقرّر تمديد فترة الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمدة ثلاث سنوات أي حتى حزيران/يونيه 2024، لإتمام الاستعراضات القطرية في إطار تلك الدورة؛

(ب) يهيب بالدول الأطراف التعجيل بإتمام الدورة الثانية.

المرفق الثاني

برنامج الاستعراض التجريبي

استهل برنامج الاستعراض التجريبي الطوعي عملاً بقرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 1/1 بوصفه مشروع مساعدة تقنية تابعاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يهدف إلى وضع واختبار منهجيات مختلفة لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

واستلزم المشروع إجراء استعراض محدود لتنفيذ الاتفاقية في 16 بلداً⁽⁵⁾ تطوعت للمشاركة، باستخدام طريقة تجمع بين التقييم الذاتي واستعراضات الأفرقة والخبراء كآلية ممكنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية. والبرنامج محدود النطاق والوقت، فهو لا يركز إلا على بعض أحكام الاتفاقية، وكان من المقرر أن يستمر لمدة تصل إلى ثلاث سنوات وأن يختتم خلال فترة زمنية تتيح تقديم تقرير شامل عن أدائه إلى المؤتمر في موعد لا يتجاوز دورته الثالثة.

وكان الغرض النهائي للبرنامج التجريبي هو العمل كمقدمة هامة لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مما أتاح للدول اختبار الوسائل الممكنة لاستعراض الاتفاقية والمنهجية والعمليات التي تقوم عليها الآلية. واستناداً إلى تجربة برنامج الاستعراض التجريبي الطوعي، وضع المؤتمر في دورته الثالثة اقتراحاً بإنشاء آلية استعراض كاملة وإطار مرجعي لها.

ويرد عرض عام أكثر تفصيلاً في ورقتي المعلومات الأساسية اللتين أعدتا للدورة الثانية للمؤتمر عنوانهما: "برنامج الاستعراض التجريبي: تقييم" (CAC/COSP/2008/9) و"بارامترات لتحديد آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (CAC/COSP/2008/10، الفقرة 20).

(5) الدول المشاركة هي الأرجنتين والأردن وإندونيسيا وبولندا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورومانيا والسويد وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.